20101123-0002a-E

(المستند رقم ٣)

كتاب صادر من منظمة العفو الدولية
الى معالي رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري
التاريخ : ٢٣ كانون الاول ٢٠١٠

الى معاليك ،

اكتب هذه الرسالة لطلب معلومات حول الخطوات التي تم اخذها من قبل حكومتكم لمواجهة مسالة الاف الاشخاص الذي مصيرهم ومكان وجودهم ما يزال غير معروف منذ ان اختفوا خلال و بعد سنوات الحرب الاهلية التي اطاحت بلبنان من ١٩٧٥ الى ١٩٩٠. كما تعلمون ، فان عدد الذين اختفوا خلال الحرب هو غير محدد بالرغم من انه يتم تقديره بشكل اجمالي باكثر من ١٧٠٠٠. كثير منهم يعتقد بانهم كانوا ضحايا لاختفاءات عن طريق القوة من قبل قوات تابعة للحكومات المتنوعة المتورطة في الحرب ، غيرهم يعتقد بانه قد تم خطفهم او حجزهم من قبل مجموعات مسلحة او ميليشيات ، وتم قتلهم في صراع او في مجازر ، في حين اخرون قد فقدوا أي اتصال بعائلاتهم لاسباب غير معروفة . ان مصيرهم و اسئلة مرتبطة بهذا الشان –ماذا حصل لهم ، ما هي انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت ضدهم و من هم مرتكبو هذه الانتهاكات-تبقى غير مجاب عليها ، بالرغم من مرور عدة سنين و تستمر باثارها القوية على المجتمع اللبناني .

اليوم ، العديد من الاشخاص في لبنان يستمرون في السؤال عن مصير احبائهم ، يتذكرونهم و ياملون باليوم الذي سوف يجمعهم بهم او بان يعلموا عن مكان رفاتهم .

ان منظمة العفو الدولية قد قامت بحملات في هذا الخصوص وسوف تستمر بالعمل هكذا على امل بان تنشىء الحكومة اللبنانية لجنة حقيقة مستقلة و شكل اخر من التحقيق الذي يمكن ان يكون فعال في الحصول او اعطاء معلومات حول مصير الذين قد اختفوا.

في هذا الاطار ، لقد كنا مشجعين بشكل خاص بعد الالتزام لمعالجة مسالة الاختفاء الذي عبر عنه الرئيس سليمان في خطابه الافتتاحي في ايار ٢٠٠٨ و الاهمية المتعلقة بهذا الشان في مسودة خطة العمل التابعة لحقوق الانسان للبرلمان اللبناني (HRAP) .هذا قد اعطى امل جديد لاقربائهم الاحياء بان مصير ومكان وجود العديد من المفقودين ممكن ان يعرف من قبلهم .على كافة الاحوال ، لقد مضى سنة على اعلان مجلس الوزراء بانه "قد ينظر بانشاء هيئة وطنية لمعالجة موضوع الاختفاءات عن طريق القوة في كل وجوهها " و تستمر منظمة العفو الدولية في قلقها حول المسار البطيء لتطور هذه المسالة و هي ترحب بتوضيح للخطوات ولجدول مواعيد تنفيذ هذا . نبحث عن اعادة تاكيد بان هكذا هيئة سوف يكون لها استقلالية اكبر من اللجان السابقة المنشاة من قبل الحكومات اللبنانية لحل مسالة المفقودين و التي لم تنجز الكثير . على وجه الخصوص ، نطلب منكم التاكيد بان الهيئة الجديدة سوف تشمل بين مفوضيها خبراء مستقلين و ممثلين عن المجتمع المدني ، كما اقرباء الاشخاص المفقودين ، و ان تكلف

20101223-00026b-2

بشكل كاف في التحقيق بمصير و مكان وجود كل الاشخاص المفقودين و بان تعطى الصلاحية بان تطلب كامل التعاون كل المؤسسات و الاشخاص ، اللبنانية و الدولية . هكذا هيئة يجب ان توضع بشكل جيد للحصول على حقوق الضّحايا و عائلاتهم بالعدالة و التعويضات .

هناك مساحة اخرى نامل بان تقوم الحكومة بخطوة بشانها تتعلق بمكان وجود و حماية المقابر الجماعية التي قد تم تحديدها و لكن في بعض الحالات ما زالت غير معروفة بشكل رسمي و غير محمية . هذه المواقع و اية مواقع اخرى التي هي غير مغطاة ، بجب ان يشار اليها بشكل رسمي ، بان يعرف عنها و بان تتم حمايتها مع النظر الى تحقيق مستقبلي ممكن حول هوية رفاة الاموات التي تحتويها ، و انه من الضروري بان تؤمن الحكومة الوسائل و البروتوكولات و الموارد لتحقيق هذا .

في نفس الاطار ، حيث نرحب بالاقتراح في مسودة ال HRAP لانشاء قاعدة بيانات DNA التي نوصي بان تمول للتاكيد بان عائلات المفقودين لن تتكبد تكاليف ممنوعة ، نطلب من الحكومة بان تعمل من اجل انشاء قاعدة بيانات كهذه من دون أي تاخير و بان لا تسمح لها بان تكون خاضعة لانتقال ال HRAP. العديد من اهالي المفقودين قد توفي. غيرهم هو كبير في السن و عاجز و لا يجب ان ينتظر بعدالان غير التاكيد بانه هناك وسائل امنة يمكنهم من خلالها تامين ادلة DNA في الكشف المستقبلي عن هوية احبائهم .

تشارك منظمة العفو الدولية وجهة النظر التي عبر عنها مجلس الوزراء بان هناك حاجة للجهود " لتخليص الناس من ذكريات الحرب و لتعزيز المصالحة الوطنية " ، و نحن نتطلع بان تاخذ حكومتكم خطوات سريعة و ملموسة لجعل هذا ممكنا" .
مع تحياتنا .

ف. ق